

المرأة والعمل

الدكتورة ثريا التجاني
أستاذة محاضرة بقسم علم الاجتماع
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
جامعة الجزائر 2

المقدمة:

حينما نتكلم عن علاقة المرأة بالعمل. علينا أن نحدد عن أي نوع من العمل نتحدث، وهذا يفرض علينا تحديد ما نقصده بالمرأة العاملة. وتقصد الباحثة روضة المطوع بذلك أن "المرأة العاملة هي كل امرأة متزوجة تعمل خارج البيت وتحصل على أجر مادي مقابل عملها، وهي تقوم بدورين أساسيين. دور ربة البيت ودور المرأة العاملة" (1) نلاحظ أن الباحثة قصرت تسمية المرأة العاملة على المرأة المتزوجة التي تعمل خارج البيت. وأهملت المرأة العازبة والمطلقة والأرملة التي تعمل خارج البيت. التي لا تتحمل فقط مشقة العمل خارج البيت، بل تتحمل أيضا عبء نفسها وعبء عائلتها مهما كانت، سواء كانت تتكون من الوالدين العاجزين في حالة العزوبة وعدم وجود أخوة يعيلونهم أو في حالة وجود الإخوة وإهمال واجباتهم اتجاه الوالدين أو في حالة وجود إخوة وأخوات قصرّ دون وجود الوالدين، أو القيام بأعمال ومسؤولية البيت في حالة وجود أبناء دون الأب في حالات الطلاق والوفاة. فالمرأة العاملة تتحمل أعباء العمل خارج وداخل البيت. إذن فنحن نرى أن المرأة العاملة. تتمثل في كل امرأة تعمل خارج البيت سواء كانت متزوجة أو غير متزوجة.

أهمية العمل خارج البيت بالنسبة للمرأة :

تكمن أهمية العمل خارج البيت بالنسبة للمرأة في العائد المادي الذي نستطيع أن نطلق عليه العامل الاقتصادي، الذي يكفيها شر اليد السفلى والتبعية للآخر ويكفل لها العيش بكرامة، سواء بين أفراد أسرته أو بين أفراد المجتمع ابتداء من المؤسسة التي تعمل فيها وغيرها. كما يتيح لها من الناحية الاجتماعية الاحتكاك بالآخرين من خلال العمل معهم سواء كانوا رؤساء أو زملاء أو مرؤوسين، وهذا

يجعلها في تفاعل دائم ومتبادل مع المجتمع. أمّا من الناحية النفسية فيجعلها دائما في حالة نفسية جيدة، وهذا ينعكس على أفراد أسرتها، لأنها تحاول أن تغيّر دائما من تصرفاتها اتجاه أفراد الأسرة والأصدقاء والزملاء. وبالتالي نجد أنّ العمل يتيح للمراة فرصة لاكتساب خبرات في العلاقات الإنسانية، التي تنعكس على حياتها بصفة عامة وعلى عائلتها بصفة خاصة، كما يتيح لها التعبير عن المشاعر السلبية التي تضغط عليها نفسيا، وذلك بالتخفيف من تلك الضغوط ونسيانها من خلال العمل الذي يشغلها، وقد يساهم ذلك في تحسين العلاقات الأسرية.⁽²⁾

وقد لعب القرن العشرين دورا كبيرا في الإضافات التي جاء بها من حيث إعادة تمثيل دور المراة في المجتمع من جديد، و إعطاء المراة مكانتها الجديرة بها داخل المجتمع. هذه المكانة الاجتماعية التي تردت خلال حقبة سابقة من التاريخ و من المؤكد أن المعطيات الحضارية والثقافية الحديثة، وارتفاع درجة الوعي ساعدت كثيرا على تحسين صورة المراة. وهكذا استطاعت المراة في مراحل لاحقة تدريجيا أن تعيد إلى الأسرة مكانتها باعتبارها أهم خلية في المجتمع، و لم يمض وقت طويل حتى شقت المراة طريقها إلى الأمام⁽³⁾ بتوليها مناصب شغل عليا في مجتمعات و دول العالم.

المراة والمجتمع الدولي:

إنّ الوضع الحالي للمراة، أساس الأوضاع الحالية للأسرة لأنّ المراة تمثل العنصر البشري، الذي يعتبر قاعدة للتنمية والتطور في المجتمع. لذلك تبرز لنا قضايا المراة في كافة المجالات الأساسية: الاجتماعية منها والقانونية والاقتصادية والسياسية، التي علينا أن نتكفل بها لنضمن التنمية المستدامة لمجتمعاتنا. ونجد اهتمام المجتمع الدولي بقضايا المراة، مؤشرا لاهتمام دول العالم بهذه القضايا. وبعد قمتي القاهرة وبكين ومؤتمر الألفية لرؤساء الدول والحكومات، المنعقد في نيويورك سنة 2000. وكذا قمة رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في الاتحاد الإفريقي، المنعقد بأديس أبابا في يوليو 2004، التي التزمت فيها معظم الدول بالأهداف التي سطرها المجتمع الدولي قصد ترسيخ مكانة المراة في المجتمع، وتمكينها من الحصول على كامل حقوقها في إطار تجسيد مبادئ حقوق الإنسان التي تتضمن حقوق المراة⁽⁴⁾ ونعرض على هذا الأساس كيف يكون العمل وسيلة لتحرير المراة.

العمل وسيلة لتحرّر المرأة:

يعتبر عدد كبير من النساء العمل ضرورة اقتصادية، وتعتبره أخريات نوعاً من التعويض والترفيه عن النفس، يسمح لها بالاحتكاك بالمحيط الخارجي والتخلص من بعض الأعباء والمشاكل العائلية. كما يعطي العمل للمرأة فرصة التعرف على ما يدور في العالم الخارجي، ويبيدها عن الملل الذي تشعر به ربّة البيت⁽⁵⁾ بسبب الروتين الذي تعيشه دون تجديد لمعلوماتها. وهذا ما يحد من الحرية مهما كان نوعها ويجعلها نسبية. وهذا لأننا نجد الكثير من النساء اللاتي لا يعملن خارج البيت ينظرن إلى نظيراتهم العاملات نظرة تشعرك بأنهن يرين فيهن النساء اللاتي تتمتعن بالحرية التي لا يملكها ويتمنين الوصول إليها، والعكس صحيح.

لكن يرى بعض الخبراء أنّ العمل لا يحرر المرأة، بل يسد أمامها طريق التحرر الفكري، لأنها تعود مرهقة لا تقوى على العناية بأطفالها ولا تستطيع القيام بواجباتها الزوجية. ولا تستطيع التفكير في كيفية تسيير بيتها وإضفاء مسحة تجديد على العلاقات العائلية، مما لا يتيح لها بعد ذلك الفرصة للمطالعة والتثقيف وحتى الفرصة لتجديد علاقاتها بزوجها وأطفالها. لكن يروى بعضهم أن مفتاح تحررها يكمن في هذه الاهتمامات، على الأقل فيما يتعلق بعلاقاتها بعائلتها. وينصح بعض الخبراء المرأة بعدم المطالبة بحقوقها في المساواة في العمل أو الأجر قبل أن تحصل أولاً على الاختيار الذي يعد أساس الحرية. فإذا نجحت المرأة في تحديد ما تريده بالفعل، وتوفّرت لها الفرصة والوسائل لتحقيقه، ففي هذه اللحظة فقط يمكن أن يقال إن العمل وسيلة للتحرير⁽⁶⁾ يظهر لنا من رأي الخبراء فيما سبق أنه على المرأة أن تتحصل على مبدأ الاختيار حتى يصبح العمل الذي تقوم به وسيلة للحرية، أما إذا كانت مجبرة عليه فينقلب إلى عكس ذلك ويصبح مصدراً للعبودية والقهر. ونحن نرى أنّه لا فرق في عملية الاختيار بين الرجل والمرأة، لأنّ كلاهما لا بدّ أن يتاح له ذلك حتى يكون حرّاً بعمله، لأنّه يقوم به باختياره وليس مفروضاً عليه قهراً.

دور عمل المرأة في الاستقرار الأسري:

فيما يخص علاقة عمل المرأة بالاستقرار الأسري، لا تزال قضايا المرأة العربية معقدة لتداخل العوامل الاقتصادية والثقافية والسياسية والاجتماعية في معطياتها. لذلك لا يمكن الجزم بأن عمل المرأة يحول دون الاستقرار الأسري، لأنّ هناك من يرى أن

عمل المرأة أنقذ العديد من الأسر العربية من التفكك والفقر، وكفل لها الاستقرار الاجتماعي، الذي تنعم به. وحتى إذا كان لعمل المرأة جوانب سلبية، فهو لا يخلو من جوانب ايجابية. لكن معظم المجتمعات العربية تعاني من عقدة ازدواجية المواقف اتجاه المرأة فالمجتمع التقليدي، الذي يتمثل في الرجل التقليدي يقف من المرأة موقفا رافضا ومتحيزا ضدها. لأنه ينظر إليها دائما كأنثى ضعيفة مغلوبة على أمرها، وبالتالي ليس له أن يضع فيها ثقته كقوة كامنة تستطيع أن تواجه المصاعب وتساعده في القيام بما يكفل استمرارية الحياة.

ويمثل ذلك الانحياز الصارخ للرجل في المجتمع حتى من قبل النساء أنفسهن، حيث لا يفرح الكثير من أفراد العائلات عندما يكون المولود بنتا، لأنهم يحبذون أن يكون ولدا، لأنه يمثل بالنسبة لهم رمز القوة والاستمرارية في النسل. ونعتقد أن ازدواجية المواقف هي المسئول الأول على اتساع الفجوة الحضارية والاجتماعية الفاصلة بين الرجل والمرأة، لذلك نرى أن مجرد التوقيع على اتفاقية مناهضة جميع أشكال التمييز ضد المرأة لا يحل المشكلة، وستبقى هذه الاتفاقية حبرا على ورق ما لم يقتنع بمضمونها جميع أطراف المجتمع من رجال ونساء. و ما لم يتحرك المجتمع لتحقيق هدف أساسي يتمثل في إزالة الفوارق السطحية المغرضة في التمايز بين الرجل والمرأة⁽⁷⁾. وتبقى الفوارق الطبيعية والعقلانية.

صحيح أن عمل المرأة قد يكون عبئا مزدوجا عليها، لأنه يضاف إلى واجباتها الأسرية. ويمكننا القول في الوقت نفسه انه قد يساعدها على توفير الكثير من الحاجات الضرورية لأسرتها، الأمر الذي يحقق الرفاهية والاستقرار الاجتماعي لأفراد الأسرة. وذلك ما يجعلنا نقول أن عمل المرأة سلاح ذو حدين، لذلك لا يمكننا الجزم بأن عمل المرأة يحقق الاستقرار للأسرة أولا يحققه. لأن ذلك قد يتحقق بواسطة عمل المرأة أو بدونه، لذلك نستطيع القول انه قد يكون عمل المرأة احد العوامل التي تساهم في الاستقرار الأسري، و تتدخل لتحقيق هذا الأخير عوامل مختلفة، نذكر منها أهم عامل يتمثل في تفهم الرجل ومساعدته للمرأة، بترك حرية الاختيار لها في قضية عملها ليحصل بينهما الانسجام، الذي قد يحقق الاستقرار الأسري. لأن دراسات عديدة أثبتت انه لا يمكن التقليل من شأن عدة عوامل في التأثير على استقرار الأسرة مثل التوافق الفكري والنفسي والجنسي، وكذلك التقارب الاجتماعي والانسجام العاطفي كل هذه العوامل تتدخل في تحقيق الاستقرار الأسري مجتمعة أو منفردة.⁽⁸⁾

المراة والإعلام:

نلاحظ تواجد المراة وعملها في شتى وسائل الإعلام العربية وإن كان ذلك أحيانا بشكل محتشم، سواء كانت مقروءة أو مسموعة أو مرئية، واستطاعت هذه الوسائل أن ترسم صورة المراة تبعا لاتجاهاتها. وتبدو صورة المراة العربية مهزوزة في أغلب البرامج، لذلك نرى أننا مازلنا في حاجة ماسة إلى توظيف مختلف وسائل الإعلام لإعداد وتنفيذ برامج هادفة تعمل على بلورة القيم الأصيلة الراسخة في المجتمع، مع التركيز على دور المراة في الحياة العامة و مساهمتها في مشاريع التنمية الشاملة، بالإضافة إلى تجنب التمايز الجنسي، والعمل على بلورة فكر اجتماعي ثقافي يعزز التكافؤ بين الجنسين. ويتطلب منا عصر تدفق المعلومات والسرعة الفائقة لهذا التدفق، تسخير وسائل الإعلام خاصة التلفزيون، لتعزيز دور المراة والأسرة في المجتمع، والعمل على تنشيط برامج التلفزيون التعليمي، وذلك من خلال إنتاج جيد هادف.⁽⁹⁾

سنعرض تجربة عمل المراة السعودية في التلفزيون، لأنها تجربة حديثة بالنسبة لعمل المراة، حتى وإن كان التحاقها بالعمل في التلفزيون سنة 1966، يعني بعد افتتاحه بسنة. حيث كان عمل المراة السعودية محدودا جداً ومقتصرا على برامج الأطفال والأسرة، حيث كانت النساء تقوم بإعداد وتقديم هذه البرامج. وكانت هيام الكيلاني المخرجة السعودية الوحيدة للبرامج المختلفة في قناتي مركزي تلفزيون الرياض وجدة. والسيدة سلوى شاكر أول مؤسسة للإدارة النسائية في تلفزيون الرياض. وتطورت مسيرة المراة في التلفزيون تاريخيا بارتقاؤها وظيفيا، وتولّي الكثير من المناصب القيادية. ومنذ أربع سنوات كانت تتولى إدارة برامج الأسرة والطفل السيدة سناء مؤمنة، التي تمت ترقيتها ونقلها إلى القناة الثانية، وخلفتها السيدة أحلام الفقيهي، إضافة إلى تعيين موظفة رسمية (إدارية ومعدة) وخمس متعاملات في مجالات الإعداد والرقابة والعمل الإداري. وارتفع عدد الموظفات الرسميات حاليا إلى أربع مع وجود موظفتين في مصلحة الأجور، و يبلغ عدد المتعاونات سبع. وبلغ عدد المذيعات إلى إحدى عشر مذيعة موزعات بين مركزي الرياض وجدة. كما يوجد ثلاث مهندسات ديكور لهن إدارة خاصة بهن ترأسها المديرة تهاني حسونة. هذا على مستوى التلفزيون الوطني في السعودية.

أما تواجد المراة على مستوى الفضائيات، فيظهر بوضوح خاصة في قنوات (MBC) و (ART) و (ADD) وإذاعة القرآن الكريم. وهذا يؤكد لنا أن الانطلاقة

النسائية السعودية في الفضائيات أخذت شكلا واضحا و لافتا للنظر، حيث قدمت لأول مرة المذيعات بثينة النصر نشرة الأخبار عبر القناة الإخبارية الفضائية الجديدة التي افتتحت سنة 2004⁽¹⁰⁾. وقال عنها مديرتها باريان: "أن هذه القناة المملوكة للدولة ستصحح المفاهيم الخاطئة عن السعودية بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالنساء".⁽¹¹⁾ وقال في موضع آخر: "...بعض الأشياء التي يقولونها عن النساء في بلادنا ليست صحيحة، ستكون في هذه القناة نساء يقرأن الأخبار وسيناقشن أيضا القضايا الاجتماعية المتعلقة بالمرأة".⁽¹²⁾ ونستطيع القول أن تطور ظهور المرأة على الشاشة وبروزها في النشرات الإخبارية بهذا الشكل، الذي تتفاعل فيه مع الأحداث السياسية مباشرة، وبمستوى عال من الثقة في الذات والقدرة على المتابعة مع تحقيق ذلك في قناة فضائية تنتمي إلى الدولة، ما هو إلا دلالة واضحة على رغبة الدولة في تمكين المرأة من التواجد الإعلامي الدولي، كما أن الإنفاق على تدريبها بالتعاون مع أفضل الخبرات يعزز أيضا صورة الدولة، ويكشف لنا أهمية التدريب وانعكاسات ذلك على الأداء الإعلامي للمرأة، إذا ما توفر لها ذلك. وإن كان تواجهها الإعلامي في الفضائيات مازال يواجه التحفظ الشديد من قبل بعض شرائح المجتمع السعودي. وهذا يتطلب بذل جهود أكبر لمواجهة التحديات الاجتماعية التي تواجه المرأة الإعلامية عموما، ويقع على عاتق الدولة عبء توعية المجتمع بدور المرأة في التنمية بكل جوانبها.⁽¹³⁾

دور المرأة العربية في التنمية:

إن التنمية تشكل مجموع الجهود والإمكانات التي توفرها الدولة والمجتمع، لزيادة الدخل الفردي والقومي والارتقاء به إلى مستوى يحقق الاستقرار والرفاهية الاجتماعية، ويكون ذلك بواسطة إشباع الحاجات الضرورية لأفراد المجتمع. ولا يمكن أن تتحقق التنمية حسب هذا المفهوم، إلا عن طريق مساهمة جميع القوى التي يتكون منها المجتمع، في العمل على ازدهاره خدمة لمصالحه. وهذا يعني أن التنمية لا تتم إلا من خلال المشاركة الكاملة للمرأة في هذه العملية باعتبارها نصف المجتمع. و تشير معظم الإحصائيات المتاحة إلى أن المرأة العربية شاركت بشكل ملموس في عملية التنمية خلال العقدين الأخيرين من الزمن. وأصبحت المشاركة الجيدة للمرأة في قطاعات التعليم والصحة والخدمات والإدارة⁽¹⁴⁾ من المسلمات التي لا غبار عليها.

المشاركة السياسية للمرأة :

و يظهر دور المرأة العربية في التنمية من خلال مشاركتها الجادة في الحياة السياسية والاجتماعية. ويجدر بنا الاهتمام والنظر إلى أعداد النساء اللاتي تشغل مناصب قيادية عليا في المجالات التشريعية والتنفيذية في الدول العربية. كما أن المؤشرات التي تدلنا على زيادة أعداد النساء في مواقع اتخاذ القرارات إيجابية ومحفزة تشجع على بذل المزيد من الجهود في هذا الاتجاه. وحسب الإحصائيات التي عرضتها الباحثة عبلة محمود في دراستها عن المرأة العربية العاملة، ففي سنة 1997 بلغ عدد النساء اللاتي تقلدن مناصب وزارية في البلدان العربية واحد وعشرين وزيرة من أصل ست مئة وسبع وسبعين وزيرا أي بنسبة 3٪. أما نسبة النساء في البرلمانات العربية فقد بلغت 3.5٪⁽¹⁵⁾ وعلى هذا الأساس ينبغي علينا التركيز على دور المرأة العربية في دعم وتوسيع مجال الديمقراطية السياسية، للأهمية التي تكتسيها في البلدان الغربية.

ولا نعني الديمقراطية بالمعنى الغربي الذي لا يخدم غير مصالح الغرب، لكننا نقصد بها هنا تطبيق العدالة بكل محتواها، والعمل الجاد لخدمة بلداننا والإيمان العميق بما يخدم مجتمعاتنا. لأن غياب العدالة لا يمثل فقط غيابا للقيم الإنسانية والحقوق المنصوص عليها في المواثيق والدساتير الوطنية. لكنه يمس بشدة الحياة الاجتماعية بكل جوانبها بدءا بالقوت اليومي والكتاب المدرسي والمقال الصحفي، وضمن الدواء وتنشئة الأجيال القادمة في بيئة صحية جيدة. إضافة إلى أن ذلك ينعكس على علاقات الأسرة، وقيمة الجهد الذي تبذله المرأة في أي موقع كانت، وقدرتها على المساهمة في تطوير الحياة العامة.⁽¹⁶⁾ ويقول أحد الباحثين عن القدرة التي تملكها المرأة العربية في دفع عجلة تطور المجتمع: "لا شك أن في أوساط النساء العربيات مخزونا كبيرا من الطاقات، ينتظر فرصة للانطلاق في المكان والزمان المناسبين".⁽¹⁷⁾ ونعرض فيما يلي دوافع خروج المرأة إلى العمل. أمّا المرأة الجزائرية فقد اقتحمت هذا المجال منذ سنين، لأنها متواجدة في البرلمان وتشغل مناصب مهمة في السلطة التنفيذية. والدليل على ذلك ترشحها في الانتخابات الرئاسية الأخيرة، وكانت أول امرأة عربية (جزائرية) في العصر الحديث تترشح في مثل هذه الانتخابات

العوامل التي دفعت المرأة إلى العمل خارج البيت:

توجد عوامل كثيرة دفعت المرأة إلى الخروج من أجل العمل، منها ما كان ضرورة حتمية أثناء الحروب، والحاجة المادية، ومنها ما كان اختياريا كالبحث عن مكانة اجتماعية وفرض النفس للمساهمة في تنمية المجتمع.

1. الظروف التاريخية الصعبة:

إن الظروف التاريخية القاسية التي مرت بها دول العالم كالحروب التي حصلت في أوروبا وأمريكا وغيرها من البلدان العربية. التي أعقبتها حركات التحرر لبلدان العالم الثالث، كل ذلك كان عاملا دفع المرأة إلى العمل خارج البيت، ومثال ذلك تشجيع أوروبا النساء على العمل خارج البيت أثناء الحرب العالمية الأولى. وفعلت أمريكا الشيء نفسه أثناء الحرب العالمية الثانية.⁽¹⁸⁾ و كان خروج المرأة إلى العمل خارج البيت في الجزائر في فترة الحرب التحريرية ضد الاستعمار الفرنسي أولا، وخرجت بعد الاستقلال لتساهم في إعادة بناء وتشيد الوطن ثانيا.

2. الحاجة المادية والضغط الاقتصادي:

إن الضغوط الاقتصادية في سائر المجتمعات تؤدي إلى انخفاض المستوى المعيشي للفرد والأسرة، وبالتالي تصبح الحاجة المادية ملحة. وهذا من الدوافع القوية التي جعلت المرأة تخرج إلى العمل، سواء من أجل رفع مستواها المعيشي أو لتحافظ على المستوى الذي هي فيه على الأقل. كذلك الرغبة في المساهمة في التنمية الاقتصادية للمجتمع.

3. السعي للحصول على مكانة اجتماعية مرموقة:

لقد لاحظت المرأة أن عملها داخل البيت لم يعطها المكانة الاجتماعية، التي تبحث عنها بالرغم من قضاء سنين طويلة في ممارستها والتفاني في خدمة الأسرة بكل أنواعها. ورأت أن المجتمع لا يعطيها مكانة اجتماعية مرموقة كامرأة عاملة و فاعلة فيه، إلا إذا كانت تعمل خارج البيت. وهكذا بدأت المرأة تسعى إلى تحقيق ذاتها عن طريق الخروج إلى العمل من أجل الحصول على المكانة الاجتماعية التي تبحث عنها. الشيء الذي يعطيها المزيد من الحرية والتطور والخبرة.⁽¹⁹⁾

4. التسهيلات التي تقدمها مؤسسات الدولة للمرأة:

تعتبر تسهيلات الدولة في القيام بإجراءات عمل المرأة خارج البيت من الدوافع الأساسية، التي تجعل المرأة تخرج إلى العمل مطمئنة على وضعيتها وحقوقها. وذلك لما توليه الدول والحكومات من أهمية لعمل المرأة ومساهمتها في كل مجالات التنمية. لذلك قامت بتشريع قوانين ومراسيم واتفاقيات تحمي حقوق المرأة وتحافظ على وضعها كامرأة عاملة وفعالة في المجتمع. خاصة الاتفاقيات الخاصة بعدم التمييز بين الجنسين في العمل. ويقول الباحث حسن إسماعيل عبيد في ذلك: "تتحمل الحكومات بحكم وضعها العبء الأكبر في تنفيذ السياسات والخطط والبرامج الرامية إلى تنمية قدرات

المرأة وتدعيم مشاركتها في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال مجموعة من التدابير لعل من أهمها تكوين الأجهزة المختصة التي تعنى بقضايا المرأة العربية كاللجان الوطنية لشؤون المرأة...»⁽²⁰⁾.

العقبات التي تواجه المرأة العاملة:

1- **الجهل والأمية:** يمثل الجهل والأمية في مجتمعاتنا العربية عقبة كبيرة في طريق المرأة العاملة. وذلك بوصفها من قبل فئات معينة بصفات دنيئة لخروجها إلى العمل. لأن كل امرأة عاملة بالتأكد أنها تتمتع بمستوى تعليمي وثقافي مهما كان بسيطاً، كما قد تكون أمية تعمل بشرف لكسب لقمة العيش. لذلك إذا كانت تعيش في محيط أمي وجاهل، فإن ذلك سينعكس في حياتها العملية لما تتعرض له من إهانات وانتقادات سواء في البيت أو في مكان العمل أو في الشارع، إلى حد يصيبها بالإحباط إذا لم تترك عملها تماماً.

2- **الأفكار المتزمنة:** وتتمثل تلك الأفكار في الحناح الديني المتشدد الذي يمنع عمل المرأة إلا بعدز. الذي ينتهج سياسة الترهيب قبل سياسة الترغيب. وكذلك التيار التقليدي المتخلف الذي يرى أن مكان المرأة البيت ووظيفتها في المجتمع، تقتصر على الإنجاب وتربية الأطفال فقط. ويعود هذا إلى الجمود الفكري لدى هذه الفئات وسيطرة أنانية بعض الرجال فيها، لأنه يرى أن المرأة وحدها المكلفة بالاهتمام بالأسرة ورعاية الأطفال. وينسى أنه طرف في المعادلة الأسرية وأن واجبه الأول الاهتمام برعاية أسرته وأولاده مثل المرأة تماماً في أمومتها. إذا كان يعتبر نفسه أباً أو أخاً أو زوجاً. لأن الدراسات النفسية ترى أن غياب الأب من البيت يشكل ثغرة في تربية الأطفال، ويصيبهم في الكثير من الأحيان بأمراض نفسية قد تظهر في الصغر أو في الكبر، وهذا حتى في حالة الوجود الدائم للأب في البيت. خاصة وأن مجتمعنا رجالي ويحبذ إنجاب الذكور، ويرى في المرأة مخلوقاً ضعيفاً لا يقوى على العمل خارج البيت، فكيف لها أن تقوم وحدها بتربية الرجال في غياب الرجل. وقد فعلت ذلك بالرغم من عملها خارج البيت، وربت الرجال الذين دافعوا على الوطن، والذين هم بصدد النهوض به في شتى الميادين.

3- **التخلف الاجتماعي:** إن الهوة الفاصلة بين وتيرة التطور المادي والتطور

اللامادي، وقفت عقبة في طريق المرأة العاملة. لأن التطور السريع بفعل التكنولوجيا

الحديثة في الحياة الاقتصادية أو المادية لا يتماشى مع التطور البطيء في الحياة اللامادية ، يعني أن العقلية في مجتمعنا لم تتطور إلى درجة تقبل الواقع الاقتصادي أو المادي، الذي يفرض على المرأة الخروج إلى العمل. يعني أن الهوية الثقافية ما هي إلا نتيجة لأوضاع تبعية بلدان العالم الثالث في كافة المجالات إلى البلدان المتقدمة، لأنه لولا هذه التبعية لكانت هذه البلدان تستخدم تكنولوجياتها الخاصة بها. وتشرع قوانينها حسب ما يتناسب مع دياناتها وعادات وتقاليدها مجتمعاتها، وفي هذه الحالة تستطيع أن تكتشف قيمة عمل المرأة وأهمية مساهمتها في تنمية وتطوير جميع مجالات المجتمع. لذلك بالرغم من التقدم الاقتصادي لبعض الدول إلا أنها بقيت متخلفة اجتماعيا في نظرتها إلى عمل المرأة، وهذا ما يجعلها عقبة تواجه المرأة العاملة. وعلى هذا الأساس تقول الباحثة هند عبد العزيز: "...إن أوضاع الثقافة البالية إنما هي نتاج لأوضاع التبعية الاقتصادية والسياسية للعالم الثالث، الذي رغم تحولاته الاقتصادية الكبيرة، إلا أن المرأة فيه ما زالت عند مستوى أدنى من الحياة، وعليه فإن التحرير من قيود ومتطلبات الهيمنة الثقافية التقليدية مرهون بخلاص المجتمع من كافة أشكال التبعية"⁽²¹⁾.

4. الجنس: يقف الجنس عقبة في طريق المرأة العاملة بطريقتين، تتمثل الأولى في تفضيل الرجل عن المرأة. وذلك من خلال نظرة المجتمع إلى المرأة كمخلوق ضعيف، وتعامل المرأة على هذا الأساس في كثير من الدول حتى المتقدمة منها. حيث نجد راتب المرأة أقل من راتب الرجل في نفس المهنة. وتقدم لنا الباحثة ربما الصّبان مثالا على ذلك: "...ما عدا خدم المنازل، هناك السكرتيرات، وهي مهنة كانت تحقق الكثير عندما كان يقوم بها الرجل بداية، ولكن عندما تأنثت المهنة تضاءلت قيمتها الاقتصادية..وقد حصل شيء ما يشبه ذلك لمهنة طب الأطفال في الاتحاد السوفيتي في منتصف الثمانينيات عندما أصبح أكثر أطباء الأطفال في الاتحاد السوفيتي من النساء."⁽²²⁾ وتتمثل الطريقة الثانية في نظرة الرجل إلى المرأة كأنثى فقط، دون التمييز بين وضعها في البيت كأنثى ووضعها في مكان العمل كشريك فعال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، متناسيا ذكاءها الذي يضاهي ذكاءه. وهذا يمثل أصعب عقبة تواجه المرأة العاملة، لما تتعرض له من المحاولات الدنيئة التي يقوم بها بعض الرجال للنيل من سمعة المرأة. ولا يكون أمامها سوى ثلاثة مخارج، أما القبول أو مغادرة العمل، أو التصدي بإعلان الحرب على زبانية الفساد.

عمل المرأة مؤشر للتغيير الاجتماعي:

يعد عمل المرأة من أهم مؤشرات التغيير الذي حدث في المجتمعات عبر السنين الأخيرة خاصة في مجتمعاتنا العربية. إذ يقاس هذا التغيير الاجتماعي بدلالة المعايير الإحصائية والنسب المئوية التي تشير إلى الارتفاع المطرد في مؤشر عمل المرأة وتعليمها، ويرتبط هذا المؤشر بالمظاهر السابقة، التي تدل على الوضع الاجتماعي للمرأة وما دخل عليها من تغييرات. وأصبحت مشاركة المرأة سواء في التعليم، أو في القطاع الصناعي وقطاعات الخدمات الحديثة أوسع انتشارا وأكثر ارتفاعا. وهي في تزايد مستمر وسرعة مذهلة نسبيا. لكن يظهر أن التغيير الذي حدث في وضع المرأة يظل في أكثر الأحوال أقل من التغيير الذي طرأ على وضع الرجل. سواء في المجال التعليمي أو في مجالات أخرى، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار نوع التخصصات الدراسية التي تستوعب القدر الأكبر من المتعلمات، وكذلك نوع الأعمال التي تسند إلى المرأة العاملة. حيث يلاحظ أن هذه التخصصات لا تجد تفضيلا اجتماعيا مثل تلك التي تسند إلى الرجال.⁽²³⁾ وبالرغم من أن أعلى نسبة في تعليم المرأة في العالم العربي، توجد في الإمارات العربية المتحدة، التي احتلت المرتبة الأولى في العالم في التسعينيات من القرن العشرين بتعليم المرأة حسب إحصائيات الأمم المتحدة لعام 1995. إلا أن عمل المرأة لا يزال أضعف من المستوى المطلوب، حيث سجلت نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل في منتصف التسعينيات 15% من مجموع العمالة المواطنة.⁽²⁴⁾

أما التغييرات التي أدخلت على أنماط الأسرة في الحقبة الأخيرة، تتمثل في المركز والدور الجديدين للمرأة في المجتمع، حيث فتحت أبواب العمل أمام المرأة في بلدان كثيرة، وصار مبدأ المساواة بين الجنسين في الحقوق والواجبات في العمل يمليه التطور الاقتصادي والاجتماعي. لكن هناك بعض الباحثين يرون أن تسهيل العمل للمرأة خارج البيت قد تنتج عنه مشاكل كثيرة، ما لم يتوفر البديل لرعاية الأطفال.⁽²⁵⁾ وهكذا نلاحظ أن التغيير الاجتماعي في الأسرة بسبب عمل المرأة، يكمن في تحولها إلى أسرة نووية بدل العائلة الممتدة، وكذلك في نزوعها للفر دانية وعزوفها عن التضامن مع أفراد المجتمع. ونرى أنه من بين الحلول التي تعطينا البديل لحل بعض المشاكل، التي تنجم عن خروج المرأة إلى العمل خاصة لرعاية الأطفال. العودة إلى نمط الأسرة الممتدة التي تضم أفراد آخرين بالإضافة إلى الزوجين والأطفال، كالجدّين والأعمام والعَمّات، والأخوال والخالات وغيرهم. وهكذا تعود ظاهرة

التضامن التي يفقدونها المجتمع، وبتربى الأطفال في كنف ذويهم حتى في حالة خروج المرأة إلى عملها، فتكون مرتاحة لأن أطفالها في كنف أحد الأقارب وليس شخصا غريبا كما يرى البعض. ولا ننسى دور الزوج في رعاية أطفاله ومساعدة زوجته في ذلك لينشأ الأطفال في بيئة صحية نفسيا، لأن غياب الكلي عنهم يترك لديهم فراغا حتى لو لم يفصحوا عنه مباشرة.

قيمة عمل المرأة في المجتمع الجزائري:

لاحظنا من خلال معاششتنا لأفراد المجتمع الجزائري بصفته مجتمعنا الأصلي ومعرفتنا بطرق التفكير التي تسوده، أن خروج المرأة إلى العمل، لم يكن مقبولا من قبل أفراد المجتمع تماما. وإذا خرجت فتاة أو امرأة لتعمل خارج بيتها تنعت بأسوأ الصفات، قد تصل إلى الطعن في شرفها، هذا في حقبة متتالية من الزمن من تاريخ مجتمعنا. ويصل الأمر إلى شتم ومقاطعة حتى الأب الذي يترك ابنته تصل في تعليمها مستوى عاليا كالذهاب إلى الجامعة، لا سيما إذا كانت الجامعة في مدينة بعيدة عن مكان سكنها. كان هذا في السبعينيات حسب تجربتنا الخاصة، وما قبل ذلك حسب ما نسمعه من كبار السن في محيطنا الاجتماعي. أما حسب ما نراه في وقتنا الحاضر، أصبح عمل المرأة قيمة مطلوبة ومحبة، لا سيما عند الزواج فقد أصبح الشباب الذي يريد الزواج، يشترط أن تكون الزوجة عاملة لتساعده على بناء البيت ومصاعب الحياة. بينما كان ذلك يعد في السابق عيبا. وهذا يعني أن التغيير أو التطور الذي دخل على المجتمع لظروف مختلفة سما بعمل المرأة، وجعل منه قيمة يتبنّاها معظم الجزائريين.

لمحة تاريخية عن عمل المرأة في الجزائر:

كانت المرأة الجزائرية قبل الاحتلال الفرنسي، تتمتع بالتقدير والاحترام وتحظى بالرعاية من قبل المجتمع، وكانت مسموعة الكلمة وقوية الشخصية. ذلك ما جعلها تمثل قاعدة متينة للأسرة التي يقوم عليها المجتمع الذي تسوده القيم العليا كالحرية والعدالة. لقد كانت المرأة مبعث البهجة والأمل في حياة المجتمع الجزائري، بواسطة مشاركتها في كل المجالات. فقد كانت فارسة تركب الخيل وتشارك في أعمال الزراعة والحرب، مثلما تعتني بأطفالها.

1- عمل المرأة أثناء الاحتلال الفرنسي:

نحاول توضيح صورة عمل المرأة أثناء فترة الاحتلال، بذكر مثال ثورة لالا فاطمة نسومر عام 1857، التي رفضت الزواج من رجل لأنه لم يكن مجاهداً في سبيل وطنه. وقادت المجاهدين والمسبلين الجزائريين ضد الجيش الفرنسي، لتدشن بذلك موكب الشّهيدات وتسجل رقما مميّزا يتمثل في استشهاد المرأة المؤمنة القائدة من أجل الحرّية وحقّ المجتمع في الكرامة والعدالة.

2- عمل المرأة الجزائرية أثناء ثورة التحرير:

إنّ وضع عدم الاستقرار الذي كانت تعيشه المرأة في عهد الاحتلال الفرنسي، من أهمّ العوامل التي جعلتها مستعدة للتفاعل والعطاء عند اندلاع الثورة التحريرية، مثلها مثل الرجل لتعيش أهمّ الفترات في تاريخ الجزائر الحديث بمشاركتها في ثورة 1954. ولو تأملنا الإحصائيات السكانية في كلّ بلد لوجدنا أنّ عدد النساء فيه يقدر بنصف سكّانه على الأقلّ، وإبقاء هذا الكمّ الهائل مغمورا بالجهل والبطالة، يحرم المجتمع من الانتفاع من جهود أعمال نصفه، كما يكون سببا في فشل عمل ونضال الرجال بنسبة كبيرة، وذلك حسب القول المأثور (وراء كلّ رجل عظيم امرأة). وهكذا استقبلت الثورة بمفهومها المنطقي المرأة في العمل الثوري بكفاحها إلى جانب الرجل، التي اشتركت في النضال كجندية وممرضة ومسؤولة عن السلاح والتموين، والاتّصالات السريّة في كامل النواحي الجبلية من الوطن، هذا بالإضافة إلى دورها في المدن كفدائية ومسبّلة.

لقد شاركت المرأة الجزائرية في تحرير الوطن بقوة وأخذت نصيبها من التعذيب والتّكيل وحكم الإعدام وغير ذلك، لكنّها لم تتراجع عن الدّفاع عن بلادها في طلب الحرّية والاستقلال. عندها قلب قادة الاحتلال في دفاترهم القديمة بحثا عن طريقة يسيطرون بها على المرأة ويستميلونها قصد بقاء الاحتلال في الجزائر. - وكان ذلك في خضمّ الأحوال السيّئة التي كان يعيشها الاحتلال من خلال ثورة المستوطنين في 13 ماي 1961 وإسقاط الجمهورية الرابعة في فرنسا،⁽²⁶⁾ واستيلاء الجنرال (دي غول) على الحكم بمثابة شهادة الوفاة للاحتلال الفرنسي في الجزائر -

فلم يجدوا سوى سلاح تحرير المرأة بواسطة السّفور. عندها أمر الجنرال الفرنسي سوستيل بعقد اجتماعات شعبية أجبر الناس على حضورها بالقوّة، وألقى خطابا يدعو

فيه إلى تحرير المرأة. وأكرهت النساء على خلع الحجاب (الحايك) وحرقه في حركة مسرحية أمام الجماهير بعد انتهاء الخطاب في ساحة إفريقيا بالجزائر العاصمة، ووقع ذلك حتى في القرى والأرياف. لكن هذا الحدث كان بمثابة إشارة سرية أدت إلى عدم ظهور أي امرأة سافرة على الطريق في اليوم الموالي، حتى النساء اللاتي كن سافرات من قبل عدن إلى الحايك. وخرجن في مظاهرة يقول لسان حالها للمحتل إن الجزائرية لا تخلع حجابها بدعوة منه، بل قد تخلعه إذا أرادت في ساحة القتال أو في الوطن المستقل الحر.⁽²⁷⁾

لقد سجلت المرأة الجزائرية اسمها في التاريخ أيام الثورة بواسطة العمل النضالي بحروف من ذهب، حيث أصبحت قدوة تقتدي بها جميع نساء الشعوب المكافحة من أجل التحرر والكرامة في العالم. وكانت إحدى نتائج عمل المرأة ومساهمتها في النضال التحريري، خروج المحتل من الجزائر والحصول على الاستقلال. وحينها انتهت مرحلة وبدأت أخرى لتتزل المرأة مرة أخرى إلى ميدان العمل، وتدخل معركة بناء وتشبيد المجتمع الجزائري الجديد، وتقوم بواجباتها نحو الأسرة والمجتمع والوطن. وحاولت فرض وجودها بالرغم من العقبات التي تصادفها في سوق العمل، كالاصطدام المباشر بالأفكار والعادات السلبية. وتناول ميثاق مؤتمر الصومام عمل المرأة ومشاركتها في ثورة التحرير، الذي يعتبر الوثيقة السياسية الأولى للثورة الجزائرية عام 1956: "توجد في هذا المجال إمكانيات هائلة ترى تزايداً مطّرداً. إننا نحیی بإعجاب وتأثر الشجاعة التي عبّرت عنها النساء للثورة المتحمسة بمختلف شرائحهنّ، من فتيات ونساء متزوجات وأمّهات وأخوات تشاركن فعلياً بالسلاح أحياناً، وفي النضال المقدس لتحرير الوطن."⁽²⁸⁾

3- عمل المرأة الجزائرية بعد الاستقلال:

كالعادة بعد كل ثورة أو حرب، ابتداء بالحريين العالميتين ووصولاً إلى حرب التحرير في الجزائر. وبعد أن شاركت المرأة في الحصول على النصر والاستقلال، واستقرار تلك البلدان بأعمالها الثورية ومساهماتها في استمرار تطوّر الحياة في تلك المجتمعات. ارتفعت أصوات تنادي بإعادة المرأة إلى البيت، ولم تقتصر هذه الأصوات على الرجال فقط بل ضمت حتى فئة من النساء. إلا أننا نرى أن التأثير الفعلي لعمل المرأة واضح في تاريخنا، لأنها شاركت في النضال من أجل الحصول على الاستقلال أولاً، واستمرت في بناء المجتمع بعد الاستقلال ثانياً، وهي تشارك في التنمية

الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الجزائري حاليا. و نلاحظ أنّ من أشدّ القضايا تعقيدا في عالمنا العربي الإسلامي عامة، وفي المجتمع الجزائري خاصة قضية المرأة والمجتمع، لكننا لاحظنا أنّها لم تعد مستعصية الحلّ في مجتمعنا كما كانت عليه الحال في الماضي. لأنّها قضية مفتعلة قصد استغلال المرأة والرجل في ظلّ الحكم المطلق في العصور الماضية. ولإزلنا نرى بعض بقاياها في العصر الحاضر.

وبما أنّ المجتمع الجزائري قد تجاوز هذه المرحلة وانتقل إلى مرحلة أخرى، واختار النظام الاشتراكي الذي تذوب فيه الفوارق بين الطبقات وتتهار فيه أسس الاستغلال نسبيا، كمرحلة أولى. لأنّ المجتمع الجزائري مجتمع مسلم كما نصّت عليه المادة الثانية من الدّستور⁽²⁹⁾. - وهكذا بدأت القيود التي تحدّ من تطوّر المرأة تذوب، وتفسح المجال لحريّتها لتأخذ مكانها كفاعلة في جميع المجالات الحيويّة الإنتاجية منها والقياديّة، كمواطنة صالحة، ومصلحة سواة في البيت أو في الحياة العامّة. ويعني ذلك ألاّ تقف موقف المتفرّج، لأنّه عليها المشاركة في تطوير المجتمع والعمل على إصلاحه في إطار المبادئ الأساسية للإسلام، وعاداتنا وتقاليدها التي نفتخر بها، ولا تعيقنا عن التطوّر الإيجابي الناضج⁽³⁰⁾. بل تبرز خصوصيّة المجتمع الجزائري، وتميّزه عن المجتمعات الأخرى.

المرأة الجزائرية وفرص العمل:

لقد جعلت الثورة التحريرية من عمل المرأة قيمة يتبنّاها المجتمع ويدافع عنها، لأنّها حطّمت النظرة التقليدية التي ترى أنّ المرأة غير قادرة على القيام بالأعمال التي يقوم بها الرجال. ومن هنا تتبع القيمة الحقيقية لعمل المرأة الجزائرية اليوم، وهي تؤكد لنا يوما بعد يوم ضرورة خروجها إلى ميدان الشغل وبأعداد تتزايد باستمرار⁽³¹⁾. لأنّ المرأة الجزائرية بالرغم من المشاكل التي تعترض طريقها، تقبل على ميادين العمل المختلفة، الإداريّة منها، والتعليميّة والطبيّة والتقنيّة، والإنتاجية الحرفية في المصانع والحقول.

إنّ المراحل التي مرت بها ثورة البناء والتشييد، قد وفّرت للمرأة عوامل الاستمرار في العمل خارج البيت من أجل التنمية الوطنيّة الشاملة. لكن قضية عمل المرأة لم تحض بال العناية اللاّزمة لها بعد الاستقلال مباشرة، لقلة الدّراسات التي تبرز فعاليتها، وانعكاساتها على مستوى التغيّرات الاقتصادية والاجتماعيّة، التي تحدث في

المجتمع الجزائري. ويرتبط تثمين العمل النسائي بالعمل الرجالي، أو بالحركة العامة للعمل التي تعبّر على إستراتيجية الدولة للتنمية. ويستلزم ذلك تعبئة جميع الإمكانيات البشرية، لأنّ العمل يعدّ أهمّ عنصر أساسي لبناء اقتصاد حرّ قووي، فإذا كان الاقتصاد يسير على قدمين يتمثّلان في الصّناعة والزّراعة، فعليه أيضا أن يعمل بيدين يتمثّلان في الرّجل والمرأة. وذلك لتمكين المواطن والمواطنة من المساهمة في تنمية المجتمع كلّ حسب قدراته. وقد اعترضت مسألة خروج المرأة إلى العمل عقبات عديدة، ومازالت تعترضها إلى اليوم، تتمثّل في الحصار العقائدي والإيديولوجي المفتعل خاصّة النظرة الأسريّة، التي ترى في خروج المرأة إلى العمل تضییعا للأسرة والأطفال. لذلك بقيت مشاركة المرأة في النّشاط الاقتصادي والاجتماعي ضئيلة بالرغم من اعتراف السّلطات الرّسميّة بها، وتجسيد هذا المبدأ بواسطة النّصوص القانونيّة التي صدرت إلى حدّ الآن بهذا الشّأن⁽³²⁾ ونعرض فيما يلي الوضع الحالي للمرأة الجزائرية.

الخاتمة:

فيما يخص الوضع الحالي للمرأة الجزائرية، فقد أولت التشريعات الوطنية اهتماما كبيرا للمرأة كطرف فاعل في المجتمع. حيث خصصت لها مكانها في الدستور، وقانون الانتخابات، وقوانين الأسرة والجنسية والعقوبات والعمل، وقانوني حماية الصحة وترقيتها والضمان الاجتماعي، وقانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين.⁽³³⁾ وهكذا حدثت تغييرات في هذه القوانين، وأدخلت عليها تعديلات لصالح المرأة، من حيث رفع الغبن الذي كانت تتعرض له في الماضي. نذكر من ذلك التكفل بالفتيات اللاتي يهدّهن خطر معنوي، وحمايتهن من جميع أشكال العنف، وتكريس مبدأ المساواة بين الجنسين. وتشجيع المرأة على الدخول في المجال السياسي، وذلك بمواصلة الجهود الرامية إلى تمثيل أكبر للمرأة في مراكز صنع القرار من خلال البرامج وتوسيع حملات الدفاع والمناصرة حول قضايا المرأة.⁽³⁴⁾

نستخلص مما سبق انه بالرغم من العراقيل والأوضاع السيئة التي تعيشها بعض النساء في العالم، أن المرأة الجزائرية تجد اهتماما لا بأس به من قبل الدولة والمجتمع، وبالتالي فهي في حالة تحسّد عليها من قبل الكثير من نساء العالم. وبالرغم من كل ذلك مازالت قضية عمل المرأة تشكل ميدانا ثريا للبحث.

الهوامش:

- (1) روضة المطوع، عمل المرأة وإثره الإيجابي في استقرار الأسرة (بحوث الندوة العلمية عمل المرأة وإثره على الاستقرار الأسري) مؤسسة صندوق الزواج، مطبعة المستقبل أبو ظبي 2005، ص110.
- (2) المرجع نفسه، ص 110 - 111.
- (3) حسن إسماعيل عبيد، عمل المرأة في سياق خطة العمل العربية للنهوض بالمرأة حتى عام 2005، بحوث الندوة العلمية، عمل المرأة و أثره على الاستقرار الأسري، مطبعة المستقبل، أبو ظبي 2005، ص 84.
- (4) الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، المرأة الجزائرية... واقع ومعطيات، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، وحدة الطباعة روية، الجزائر 2006، ص5.
- (5) صلاح الدين جوهر، المرأة العربية المعاصرة... إلى أين؟، ط1، دار آفاق الغد، القاهرة 1982، ص 86.
- (6) المرجع نفسه، ص87.
- (7) حسن إسماعيل عبيد، عمل المرأة في سياق خطة العمل العربية للنهوض بالمرأة حتى عام 2005، مرجع سابق، انظر ص94.
- (8) المرجع نفسه، ص95 - 96.
- (9) المرجع نفسه، ص 92.
- (10) أمجاد محمود رضا، عمل المرأة في وسائل الإعلام (واقعه وآفاقه المستقبلية)، ط1، مركز التراث الصحفي كلية الإعلام، جامعة القاهرة 2004، ص 88.
- (11) المرجع نفسه، ص93.
- (12) المرجع نفسه والصفحة نفسها.
- (13) المرجع نفسه، ص96.
- (14) المرجع نفسه 85 - 86.
- (15) عبلة محمود أبو عبلة، المرأة العربية العاملة (المعوقات ومتطلبات النجاح في العمل القيادي)، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، عمان 2004، ص22 - 23.
- (16) المرجع نفسه، ص 27.
- (17) المرجع نفسه، ص 28.

- (18) ريماء الصبّان، عمل المرأة (خارج المنزل) بين الواقع و القرار وقراءة لحالة الإمارات، بحوث الندوة العلمية (عمل المرأة والاستقرار الأسري)، مطبعة المستقبل، أبوظبي 2005، ص 103.
- (19) المرجع نفسه، ص 101.
- (20) حسن إسماعيل عبيد، مرجع سابق، ص 89.
- (21) هند عبد العزيز القاسمي، الثابت والمتغير في ثقافة المرأة في الإمارات، ط1، جمعية الاجتماعيين، الشارقة 1998، ص 108 - 109.
- (22) ريماء الصبان، مرجع سابق، ص 102.
- (23) عادل دياب العلمي، القيم والتغير الاجتماعي في سورية. رسالة ماجستير في علم الاجتماع. كلية الآداب والعلوم الإنسانية. جامعة دمشق 2000، ص 155.
- (24) ريماء الصبّان، مرجع سابق، ص 105.
- (25) إقبال محمد بشير وأخريات. ديناميكية العلاقات الأسرية. المكتب الجامعي الحديث. الإسكندرية (ب ت)، ص 22.
- (26) مجموعة نظرات عن الجزائر، المرأة الجزائرية، وزارة الإعلام والثقافة، الجزائر 1976، ص 9 - 12.
- (27) المرجع نفسه، ص 12.
- (28) المرجع نفسه، ص 12 - 14.
- (29) دستور 1976.
- (30) مجموعة نظرات عن الجزائر، مرجع سابق، ص 19 - 20.
- (31) المرجع نفسه، ص 20 - 21.
- (32) المرجع نفسه، ص 22 - 24.
- (33) الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، المرأة الجزائرية ... واقع وآفاق، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، وحدة الطباعة روية. الجزائر 2006، ص 3 - 23.
- (34) المرجع نفسه، ص 70.

المراجع:

- 1- الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، المرأة الجزائرية... واقع ومعطيات، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، وحدة الطباعة روية، الجزائر 2006، ص 5
- 2- أمجاد محمود رضا، عمل المرأة في وسائل الإعلام (واقعه وآفاقه المستقبلية)، ط 1، مركز التراث، مركز التراث الصحفي كلية الإعلام، جامعة القاهرة 2004، ص 88.
- 3- إقبال محمد بشير وأخريات، ديناميكية العلاقات الأسرية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية (ب ت)، ص 64.
- 4- حسن إسماعيل عبيد، عمل المرأة في سياق خطة العمل العربية للنهوض بالمرأة حتى عام 2005، بحوث الندوة العلمية، عمل المرأة وأثره على الاستقرار الأسري، مطبعة المستقبل، أبو ظبي 2005، ص 84.
- 5- روضة المطوع، عمل المرأة وأثره الإيجابي في استقرار الأسرة (بحوث الندوة العلمية عمل المرأة وأثره على الاستقرار الأسري) مؤسسة صندوق الزواج، مطبعة المستقبل أبو ظبي 2005، ص 110.
- 6- ريم الصبّان، عمل المرأة (خارج المنزل) بين الواقع والقرار وقراءة لحالة الإمارات، بحوث الندوة العلمية (عمل المرأة والاستقرار الأسري)، مطبعة المستقبل، أبو ظبي 2005، ص 103.
- 7- صلاح الدين جوهر، المرأة العربية المعاصرة... إلى أين؟، ط 1، دار آفاق الغد، القاهرة 1982، ص 86.
- 8- عادل دياب العلمي، القيم والتغير الاجتماعي في سورية، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة دمشق 2000، ص 180 - 181.
- 9- عبلة محمود أبو عبلة، المرأة العربية العاملة (المعوقات ومتطلبات النجاح في العمل القيادي)، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، عمان 2004، ص 22 - 23.
- 10- مجموعة نظرات عن الجزائر، المرأة الجزائرية، وزارة الإعلام والثقافة، الجزائر 1976، ص 9 - 12.
- 11- هند عبد العزيز ألقاسمي، الثابت والمتغير في ثقافة المرأة في الإمارات، ط 1، جمعية الاجتماعيين، الشارقة 1998، ص 108 - 109.

الملخص

يتمحور هذا المقال حول علاقة المرأة بالعمل، و يبرز لنا أهمية العمل خارج البيت بالنسبة للمرأة. ويعرض لنا ممارسات المرأة للعمل في شتى الميادين، كالإعلام والسياسة والاقتصاد وغيرها. و يبرز لنا دور المرأة العربية في التنمية و الاستقرار الأسري. و يعرفنا ببعض العوامل التي دفعت المرأة إلى العمل خارج البيت، والعقبات التي تواجه المرأة العاملة. وكذلك اعتبار عمل المرأة وسيلة تحرر ومؤشر للتغيير الاجتماعي. ويعطينا لمحة تاريخية عن عمل المرأة في الجزائر، والفرص المتاحة لها.

Résumé

Cet article traite la relation entre la femme et le travail. Surtout le travail en dehors de la maison. Il nous informe des domaines dont la femme y travaille. Il met en exergue le rôle de la femme arabe, dans la stabilité de la famille et le développement. Il nous indique que le travail de la femme, est un paramètre de changement social. Il nous donne un aperçu historique, sur le travail de la femme en Algérie.